مدير إدارة الدفاع المدني بمحافظة عدن لـ (14 أكتوبر):

المجلس الأعلى للدفاع المدني بالمحافظة أصدر قرارا بتشكيل لجنة طوارئ دائمة

تقسيم العمل بين المديريات ساعد على رفع جاهزيتنا ومازالت غرف العمليات في أتم الاستعداد

للدفــاع المدنــي دور هام وكبير ليس فقط في حالات الطــوارئ وحدوث الكوارث فحسب بل وفي حالات السلم حيث يتعاظم دوره، ويغدو الجهد المبذول في تعزيزه وتطويــر أدائه عملاً مثمــراً عند حدوث الكوارث وكل قطرة عــرق تبذل فيه توفير لقطــرة دم عند الكوارث بماذا خرج مجلس الدفــاع المدني الأعلى بعدن؟ ما مدى مشــاركة إدارة الدفاع المدني بالمحافظة؟ وما هي الإمكانات المتاحة اليوم؟ وهل الإمكانات المتاحة والإجراءات المتخذة تبعث على اطمئنان المواطن؟

حملنا هذه الأســئلة وغيرها إلى الأخ المهندس العقيــد/ محمد عبده حيدر مدير إدارة الدفاع المدني بمحافظة عدن فكان حصيلة اللقاء التالي:

عدن/ محمد عبدالله أبو راس تصوير/ جان عبدالحميد

جهودنا ويمكن أن نعمل الكثير ونقول الحمد للّه إن ربنا قد جنبنا هذه الكوارث وإن شاء اللّه لا نرى مكروها وكلما أحسنا عملنا واستعددنا جيداً ا قلصنا حجم الكوارث ودعوني أوجه التحية عبر صحيفتنا واسعة الانتشار (14 أكتوبر) الىكافة الإخوة على تفاعلهم وتحمسهم لمعنى الكارثة وما يجب أن نقوم به لمواجهة هذه الكارثة.

الاستعدادات الجيدة تقليص للخسائر

نشكر لصحيفة (14 أكتوبر) نزولها وتلمسها أوضاع الدفاع المدني بشكل عام في المحافظة وتلمس الاستعدادات لمواجهة الطوارئ إذا ما حدثت لا سمح اللّه في المحافظة.

بالنسبة لنتائج اجتماعات المجلس الأعلى للدفاع المدني بالمحافظة فإننا نقول إن المجلس سارع بعقد جلسته واجتماعه الاستثنائي لخطة طوارئ المحافظة من أجل مواجهة كوارث الأمطار والسيول التي قد تصل لا سمح اللّه إلى محافظة عدن فكان ذلك من خلال عقد الاجتماع الاستثنائي لمديري المكاتب التنفيذية صباحاً بتاريخ 26 أكتوبر وانعقاد المجلس الأعلى للدفاع المدني أيضاً مساء نفسه اليوم.

وقد جاءت هذه الاجتماعات من أجل تقييم إمكانياتنا في إطار المحافظة ومعرفتنا لمكامن الضعف التي يجب تلافيها إذا ما حدثت الكارثة لا سمح اللّه فأصبحت الطريقة العلمية لمكافحة ومجابهة الكوارث هي الاستعداد لها قبل حدوثها والحمد للّه قيادة المحافظة ممثلة برئيس المجلس الأعلى للدفاع المدني بالمحافظة وهو محافظ المحافظة ونائب رئيس المجلس وهو مدير الأمن وجميع مديري عموم المكاتب التنفيذية والجهات المساعدة والجهات المختصة حضروا وكل منهم بموجب التوجيهات كان أعد خطته التفصيلية وقدمها للمجلس والخطط تحدد إمكانيات الجهة المعنية مع مكامن الضعف التي من خلالها تجمع كافة هذه الخطط التفصيلية وتعد خطة عامة تكون للمحافظة بشكل عام.

ومن خلال قرارات المجلس الأعلى للدفاع المدني وقانون المجلس الأعلى للدفاع المدني لانه من المعروف أن المجلس الأعلى للدفاع المدني مقسم إلى المجلس الأعلى للدفاع المدني في المحافظات والمديريات، وتنفيذاً للقوانين تم إعطاء الصلاحيات الكاملة لمديري عموم المديريات الذين يعتبرون هم رؤساء المجالس العليا للدفاع المدني بالمديريات ومعروف أن المحافظة مقسمة إلى ثماني مديريات بحسب الهيكل الإداري فيوجد ثمانية مجالس دفاع مدني بالمحافظة وبالتالي وضعت لكل مديرية خطتها التفصيلية لمجابهة الأزمات (إدارة الأزمات) أو الكوارث الخاصة بها برئاسة مدير عام المديرية ونائبه الذي هو مدير أمن المنطقة ومديري المكاتب التنفيذية بالمديريات.

وكل مديرية تقيم خطتها وإمكانياتها وبذلك تكون الأعمال في إطار المديريات وهذا التقسيم أي تقسيم العمل في إطار المديريات ساعد على انتشال كثير من الأوضاع والتغلب على كثير من النواقص التي يمكن تلافيها من خلال التكامل الذي يتم ما بين كافة الجهات سواء كانت الجهات العامة أو القطاع الخاص بشكل عام.

التقييم في إطار التكامل

وبــأمــانــة تقييمنا لنتائج الاجتماعات بالفعل جيدة وكان التفاعل كبيراً ولا يعني ذلك الركون والتواكل لا سمح اللّه ولكننا ما زلنا نحن في طور الاستعداد ومـا زالــت عمليات المديريات والعمليات المشتركة في أتمها وفي استعدادها وما زلنا في الجاهزية بعون اللّه سبحانه وتعالى.

كانت هناك بعض السلبيات والعوائق التي عملنا على تلافيها من خلال تشكيل اللجان في كل مديرية وكل يقوم بعمل لنصل إلى معرفة دقيقة لاجتماعات الأضرار كمعرفة مجاري السيول التي كانت مغلقة والمواقع التي يمكن أن تدخل أيضاً كمجار جديدة للسيول لا سمح اللّه لو حصلت وهذه الأمور عندما نعي بها فإننا نضع لها المعالجات وبقيادة محافظ المحافظة ونائبة ونائب رئيس مجلس الدفاع الأعلى بالمحافظة توصلنا للتكامل مع بعضنا البعض وأكملنا أن هناك تنسيقا مشتركاً فيما بيننا والإدارة العامة للكوارث في الجمهورية بشكل عام التي تتبع الإدارة العامة للدفاع المدني وهناك لدينا أيضاً غرف العمليات المشتركة والعديد من الجهات المتخصصة التي ننسق معها تنسيقاً دائماً وكاملاً لمعرفة ومتابعة المستجدات بالنسبة للمنخفض الجوي والأرصاد ومعرفة كافة البيانات الجديدة والتي في ضوئها نتحرك بحسب البيانات التي نستلمها.

حددنا مواقع الإيواء وحصرنا كافة الإمكانيات بالمحافظة وهناك بعض النواقص تحتاج إلى معالجات وعلى كافة الأجهزة العامة والخاصة توفير معدات السلامة

لجنة طوارئ دائمة

واستــكــمــالاً لهذه الاجتماعات عقد اليوم الأول مــن نوفمبر الاجتماع التكميلي لمناقشة الخطط التفصيلية وأيضاً تم تكليف جميع الجهات بــتــقــديــم تــقــاريــر الإنجاز لما تم إنجازه كما أصــدر المجلس الأعــلــى للمحافظة بــرئــاســة المحافظ قرارا بتشكيل لجنة دائمة مسؤولة عن كل الأمور المتعلقة بــالــطــوارئ فــي المحافظة ونقول إن الأمور بخير ونطمئن الإخــوة المواطنين وفــي نفس الوقت يــجــب أن يــعــي كل مواطن ماذا يعمل وما يجب أن يعمل مؤازرة لرجال الدفاع المدني بشكل عام أو لنفسه وأسرته ومجتمعه.

مواقع إيواء محددة

ونقول أيضاً إننا قد عملنا على تحديد مواقع للإيواء وعملنا على حصر جميع الآليات وحصر كل منافذ الخطر التي ممكن أن تحدث وفي نفس الوقت معالجتها بطريقة مناسبة.

أما فيما يتعلق بمتابعتنا للمنخفض الجوي فهناك تنسيق مشترك مع الأرصاد وهم يزودوننا يومياً بالبيانات الكاملة كما

أكملنا الاستعدادات وما زلنا في حالة استعداد

مرة أخرى نطمئن المواطنين أن لدينا كافة الاستعدادات لمجابهة الكوارث وعندما حدثت الكارثة في حضرموت والمهرة كنا نحن قد تابعنا تحرك المنخفض وأكملنا الاستعدادات لمواجهته والتخفيف من آثاره الكارثية من خلال رفعنا درجة الجاهزية بشكل عام ومن أجل تلافي أي خلل لا سمح اللّه عند وصول المنخفض وبمجرد مغادرته أيضاً عملنا على التنسيق مع إخوتنا في التنبيه من تحركه وبوقت مبكر وعبر الأطر الرسمية المركزية.

والحمد للّه نقول انــنــا مــســتــعــدون لمواجهة الــكــوارث بشكل عام ونستطيع أن نقول إنه بإمكاننا العمل بقدر الإمكان وتلافي أكبر قدر من الخسائر لا سمح اللّه إن حصلت وطبعا هذه مــقــدرة مــن الخالق عز وجل وتعتبر من الــكــوارث الطبيعية وبــمــقــدور الإنسان أن يواجهها ويقلل من مخاطرها وعلى قــدر الإمــكــان وإنما إن قدرت فلا مناص منها ولا أحد يستطيع منع حدوثها.

تجــاوب القطاعيــن العام والخاص

وحول العلاقة مع القطاع الحكومي والخاص فقد لقينا التجاوب والتفاعل السريع من قبل القطاعين مع إجراءات السلامة من الكوارث من خلال اجتماع قيادة المحافظة بالإخوة بيوت المال ومديري الشركات الخاصة والمؤسسات الفاعلة في المحافظة بالإضافة إلى القطاع الحكومي فقد عقد اجتماع بهذا الصدد وتم إيضاح الأضرار التي ستحدث للمجتمع وما دام الضرر على المجتمع ككل فلابد أن تتكاتف الأيدي لتلافيها والوقاية منها.

محابس المياه تحتاج إلى معالجة

وحول سلامة محابس المياه المخصصة للإطفاء في مختلف مناطق ومديريات المحافظة وأيضاً وجودها في المناطق العمرانية الجديدة فالاجتماع الثاني لمجلس الدفاع الأعلى بالمحافظة الذي عقد في شهر رمضان تطرق إلى هذه النقطة بما فيها محابس المياه وهذه المحابس قد عملنا نحن نزولاً ميدانياً كاملاً ومشتركاً مع الإخوة في مؤسسة المياه بالمحافظة في العام الماضي 2007م وقمنا بمسح جميع المحابس بالمحافظة وحددنا المحابس الصالحة وغير الصالحة، وما هي التي تتطلب صيانة وكافة الأمور المتعلقة بها ولكن للأسف في 2008م حصل تأهيل لطرقات المدينة وشوارعها ورصفها بالأحجار الأمر الذي أدى إلى طمس واختفاء كثير من هذه المحابس ودفنها نتيجة لذلك وكثير من المواطنين لاحظوا ذلك وبدلاً من أن نوسع من محابس المياه صار عددها قليلاً وأمام هذا الأمر رفعنا الموضوع فقام الأخ المحافظ بتشكيل لجنة مشتركة منا ومن المياه للنزول الميداني مجدداً ورفع تقرير كامل والعمل على صيانتها مرة أخرى واستحداث المحابس الجديدة في أي موقع بناء سكني في إطار التوسع العمراني بالمحافظة.. وما زالت اللجنة مستمرة في عملها.

أما فيما يتعلق بخطة الطوارئ فقد تم إعداد خطة طوارئ واضحة ومحددة وتم توزيعها وتعميمها على الجهات المعنية للعمل بها بحسب ما هو محدد وبحسب الإمكانات الموجودة وتنفيذها على صعيد الواقع العملي وكافة الجهات المعنية قائمة بالالتزام بهذه الخطة ونحن ننتظر أن تقدم كل جهة تصوراً شاملاً لحالة إمكاناتها بشكل متجدد لمعرفة النواقص باتجاه إحداث الهدف المنشود وهو التكامل في كافة مستلزمات مجابهة الطوارئ في المحافظة بوجه عام وبحيث تدعم كل مديرية الأخرى في حال حدوث أي نقص قد يحدث ومن هنا يمكن تحقيق التلاحم من ناحية وتحفيز المسؤولية المباشرة لدى قيادات المديريات ليتمكنوا من ممارسة مهامهم وواجباتهم بالشكل اللازم والمطلوب لمواجهة أي أزمات قد تحدث لا سمح اللّه والحفاظ على الممتلكات والأرواح.

دور المواطن عند الكوارث ومهمة الإعلام

وعن دور المواطن عند حدوث الكوارث ودور الإعلام في نشر التوعية الوقائية لدى المواطنين تحدث مدير عام إدارة الدفاع المدني بالمحافظة العقيد مهندس/ محمد عبده حيدر قائلاً: الإعلام هو الوسيلة الإنسانية الكبيرة لنقل رسالتنا إلى جميع شرائح المجتمع ومن دون الإعلام لن نتمكن من تحقيق هدفنا المنشود في نشر الوعي الوقائي لدى المواطنين وكلما كان الوعي الوقائي متوفراً وممارسا لدى المواطنين قلت الخسائر في الممتلكات والأفراد ونقص الوعي الوقائي لدى المواطن عند الكوارث وعدم مساعدة رجال الدفاع المدني وملازمتهم وعدم التفاعل الإيجابي معهم يؤدي إلى مضاعفة الخسائر في الأرواح وفي الممتلكات لذا أناشد وأدعو وأتمنى من كافة المواطنين الاهتمام بالأمور الوقائية وهذا لن يتم دون متابعة الإعلام المقروء والمرئي والمسموع ومن خلال المتابعة سيتمكن المواطن من رفع قدرته الوقائية ونحن هنا نشيد بدور صحيفة (14 أكتوبر) الرائد والمتميز والمليء بالإحساس بالمسؤولية وندرك الجهد المبذول من قيادة الصحيفة وكل الصحفيين العاملين فيها بالرغم من قلة الإمكانات ولكننا نرى أن هذه الصحيفة تحمل رسالة سامية ونبيلة وعظيمة وهذه الرسالة تتحقق يومياً في سياق ما ينشر فيها من معلومات توعوية وقيمة في شتى المجالات وفي سياق المتابعة المتواصلة لمجريات الأحداث لذلك نأمل أن يتواصل جهدنا الجماعي والفردي المشترك في خدمة المجتمع والحفاظ على أمنه وسلامته وتحقيق مفهوم الدفاع المدني الشامل وإذا ما وعى كل مواطن كيفية وقاية نفسه ووعى معنى الدفاع المدني فإننا سنكون قد وصلنا إلى فهم معنى الدفاع المدني الشامل الذي يعني وجود مجتمع بالكامل يتقن أساليب الوقاية من الكوارث ومن هنا تأتي عملية المساعدة لرجال الدفاع المدني ومساعدتهم في تأدية مهامهم على أكمل وجه .

وفي بعض الأحيان وبدافع إنساني يتحرك المواطن لعملية الإنقاذ أو الإطفاء ولكن نتيجة لعدم وجود التدريب الكافي أو الخبرة فإنه بدلاً من أن يساعد رجال الدفاع المدني فإنه يعيقهم ونحن نشعر فعلاً أنها ليست إعاقة متعمدة ولكن الجهل بأساليب الدفاع المدني وبالإنقاذ والإطفاء هو الحائل دون الاستفادة من إمكانات المواطنين ومساعدتهم ونأمل من المواطنين أن يكونوا عوامل مساعدة للإخلاء والإبعاد والتغلب على كل ما يعرقل عمل الدفاع المدني أي أن المطلوب من المواطن الوعي بمعنى الكارثة والإلمام بأمور المواجهة والتعامل مع معدات الإطفاء والسلامة فإذا ألم بذلك فإن مساعدته ستكون مساعدة إيجابية.

وندعو كافة الأجهزة والمؤسسات والشركات والمكاتب والمحلات التجارية وكافة الجهات التقيد الى توفير معدات الإطفاء والسلامة وتوافير شروط الأمان والسلامة في مواقعها وكلما توافرت هذه المعدات وتوفرت الشروط والأمور الوقائية كانت الخسائر قليلة وعملية المواجهة تكون سهلة جدا.